الفصل العشرون:
القانون الدولي

لا ينبغي أن ننسى حين تعرضنا لهذا الموضوع، حداثةَ ميلاد القانون الدُّوَلي الذي يتمتع على الصعيد العالمي بصلاحيته المعهودة في العالم الغربي، فقد كان هذا القانون أول أمره منظِماً للمعايير القانونية بين الدول، إلى أن مهد له وطوره الهولندي هوجو جروتيوس المولودُ في مدينة دلفت، وذلك بكتابه (القانون الدولي) الصادر عام ١٦٠٩، ثم بكتابه الصادر عام ١٦٢٥ بعنوان: «شرعية الحروب والسلام»[١].

وعلى حد تعبير أوجست فرايهر فون درهايده عام ١٩٥٢، فإن ساعة ميلاد القانون الدولي تلك بالمعنى الأوروبي الغربي الحديث «حتمت على ساعة ميلاد الدُّول ذات السيادة أن تتأخرَ، وتنتظرَ من جديد، اقتحامَ الأفكار الخاصة بالحقوق الطبيعية للإنسان، وفرضَها نفسها على القانون الدُّوَلي. وفي العصور السابقة قبل ذلك سادتِ العلاقاتِ بين الدول أفكارٌ من القانون الروماني، بل والإسلامي كذلك، شاعت بمقتضاها تقاليدُ مشتركةٌ بين الشعوب، كنوع من القانون الدُّوَلي، وكانت ملزِمةً في ربطها بين الصالح العام المشترك فيما بينها، سواء في الداخل أو في الخارج.

في هذا المجال يقدم القرآن أساساً جيداً، خاصة فيما يلي:

- قانون العقود أو العهود والمواثيق الدَّوْلي
- قانون الأجانب، بما في ذلك حق اللجوء.

- القانون الدُّوَلي للحروب، والذي عالجناه في الفصل السابق عن الحرب المقدسة والجهاد[٢].

ويُرسي القرآنُ بكل جلاء المبدأ الأساسي في الالتزام بالعقود أو الاتفاقيات والمعاهدات والوفاء بها واحترامها (لا بد من الوفاء بالعقد) حتى مع غير المسلمين[٣]. وتعظيماً لخطورة ذلك استهل الله سبحانه سورةَ المائدة بالآية الكريمة في هذا المعنى: ﴿**يا أيها الذين آمنوا: أَوْفوا بالعقود...**﴾.

بهذا النص وضع القرآنُ الأساسَ الأوَّليَّ لقيام التبادل التجاري النشط، الذي لم يتعطل أو لم يصبه الشلل حتى في أثناء الحروب الصليبية، وحروب العثمانيين الأتراك، وعصور القرصنة البحرية التي شارك فيها قراصنة المسلمين من مدينة «سالي» حتى العاصمة الجزائرية «الجزائر».

وحيث إن كل مسلم يعد فرداً أو عضواً في الأمة الإسلامية، فقد كان عليه أن يفهم احترام الشريعة الإسلامية للأجانب غير المسلمين، فهم في حماية الأمة الإسلامية جميعها، ويكفي لمنح هذه الحماية أن يعطي الأمان لأولئك الأجانب غير المسلمين أيُّ مسلم وأيَّةُ مسلمةٍ (تَعَهُّدُ فردٍ واحدٍ بالإجارة ملزم للأمة جميعاً باحترام المُجار!: المؤلف)، كما تكفل الأمة لغير المسلمين الحماية إذا خضعوا طائعين لقوانينها ونظمها. وغير المسلمين من الذميين (أهل الكتاب) لهم كيانهم أو جماعتهم وأمتهم المستقلة الممثلة لهم أو التي تنوب عنهم، وهم ليسوا ملزمين بأداء الخدمة العسكرية الإجبارية شريطةَ دفع الجزية وتتكفل الدولة الإسلامية بحمايتهم، ولهم حرية ممارسة كافةِ الحِرف والأعمال والمهن، وأداء شعائرهم الدينية في كل حين، كما أن ملكيتهم الخاصة مصونةٌ محمية، لا ينبغي المساس بها. على أنهم ممنوعون من تولّي الوظائف الكبرى الرسمية سواء في الأجهزة المدنية أو العسكرية والحربية والأمنية، كما يجوز أن يلزموا باتخاد ألوان معينة من الملبس، تمييزاً لهم عن سواهم، ولا يجوز استعمال أي لون من ألوان الإكراه معهم لجعلهم يعتنقون الدين الإسلامي[٤].

تلك الوضعية القرآنية للأقليات غير المسلمة تدل على سماحة الإسلام وعلى عصريته، وذلك بشكل لا نعرفه متوافراً في أي عصر أو بيئة أخرى، سواء كان ذلك في القرن السابع الميلادي، حيث بدأت الدولة الإسلامية في التكون، أو بعد

ذلك بألف عام، ويكفي المرء أن يقارن هذا بالمصير المحزن الذي لاقاه البروتستانت الفرنسيون، ثم البروتستانت في سالزبورج، واليهود الروس ومسلمو الأندلس.

بالرغم من كل هذا لم تكن تلك الوضعية قد أربت على الغاية، وجاوزت النهاية في الكمال والروعة، حتى تستحق أن تتحقق دائماً... لقد أثبتت الأمة الإسلامية يقظة فعالة في صيانتها لحقوق الأقليات وحمايتهم كما أمر القرآن، تشهد لذلك الحياة المزدهرة للأقليات اليهودية على امتداد العالم الإسلامي وفي ظلاله، منذ العصور الأولى للإسلام وحتى القرن العشرين، من المغرب إلى اليمن وتركيا.. ولقد آوت بلدان العالم الإسلامي اليهودَ، الذين هُرعوا إليها هرباً من إسبانيا التي طردتهم ونفتهم وشردتهم في الآفاق، ولم يكن المسلمون لدى اليهود شيئاً مجهولاً، وإلا ما فروا إليهم ليلوذوا بحماهم.... كان ذلك نهاية القرن الخامس عشر.

وحتى يومِنا هذا يرى المرء في مدن المملكة المغربية مثل فاس شغفَ السلاطين بتوطين الجالياتِ اليهودية في ضواحٍ غير بعيدة عن قصورهم يستمتعون بجوار السلاطين وحمايتهم مباشرة، ولقد سار على هذا المنوال أو صدر عن روح التسامح وسماحة النفس في هذا الملكُ الحسنُ الثاني، حيث يدعو كل عام المغاربةَ اليهودَ الذين هاجروا إلى إسرائيل للعودة إلى وطنهم العربي: المغرب.

إن المُسوَّدات الأولى التي خططت لتطوير القانون الدُّوَلي في الفكر الغربي، قد اصطدمت آنذاك في العالم الإسلامي بعقبة فكرية، وذلك لسببين رئيسيين:

أما أولهما، فإن الإسلام شأنه في ذلك شأن الديانات والعقائد الكبرى، ما عدا اليهوديةَ، يضع في حسبانه كونه عالمياً، ليس محصوراً على أمّة من الأمم، وإنما هو للناس كافة.. فالمسلمون يأملون ويحلمون أن يصبح العالم كله إسلامياً، وهم يطمحون إلى ذلك، مع أن القرآن الكريم، والسنّة لم يَعِدا أنَّ العالمَ سيكون في آخر الزمان إسلامياً، بل إن العكس هو الصحيح(*)(٥).

(*) في أحاديث شريفة كثيرة بشر رسول الله ﷺ، بأن هذا الدين سيبلغ ما بلغ الليل والنهار، وأن هذا الدين لن يترك أهل وبر ولا أهل مدر إلا ودخل عليهم بعز عزيز أو بذل ذليل. (الناشران)

ولقد أَفْضَى هذا الطموحُ إلى عالمية الإسلام أو قل قابلية كونه عالمياً، إلى أن يضع علم الفقه والحقوق الإسلامي نظرية الدولة الإسلامية، لا نظريات الدول الإسلامية، بل إن المنطلق المأخوذ في الاعتبار لا يتيح أكثر من بنيتين أولاهما تمثلها الأمةُ الإسلاميةُ أو «دارُ الإسلام» والأخرى تشمل بلاد غير المسلمين أي البلاد التي لم تسلم بعد، أو قل «دار الحرب» وكلتا التسميتان معهودتان في كتب الفقه.

وعيب هذا التخطيط والتنظير الذي يقتصر على «دار الإسلام» و«دار الحرب» أنه حتى من الناحية المنطقية في المصطلحين ذاتيهما، يُغْفِلُ ويستبعد الوجودَ الفعلي لدول إسلامية متباينة الأنظمة، لها كيانها وسيادُتها الكاملة، كما نشهد اليوم فيما يفتأُ الرئيسُ الليبي معمر القذافي يعيدُه إلى الأذهان، وأدهى من ذلك أنه يغفل كذلك ضرورةَ التعايشِ القائمِ على المساواة في الحقوق والواجبات بين الأمة الإسلامية وبين ما عداها من أمم وشعوب أخرى، وما يرتبط بذلك من القوانين الدولية بالمعنى العصري، الذي يحتفل به القانون الدُّوَلي.

إن الواقع الفعلي الملموسَ يومياً، إن لم تكن القوة المعيارية للمعطيات الواقعية الحاصلة ذاتها، سرعان ما ألجأ إلى وضع تخطيطات وتصميمات أخرى للتوفيق بين النظرية والتطبيق في هذا المجال، وبأخذ صلح الحديبية الشهير في الحسبان، حيث عقد الرسول ﷺ ذلك الصلح مع مكة قبل عامين من فتحها، عام ٦٢٨م في الحديبية، ارتضى فقهاءُ الإسلام قياساً على ذلك، جوازَ عقدِ هدنةٍ إلى أجل مُسَمًّى، على الأقل بين الدولة الإسلامية وبين الدولة غير الإسلامية، مطلقين على تلك الدولة «دار الصلح».

وينحو هذا المنحَى كذلك الميثاقُ الذين أملى الرسول ﷺ نَصَّه منظّماً أمورَ الدولةِ الجديدة المؤسَّسَة في المدينة[٦] والمكونة من المسلمين المهاجرين والأنصار، ومن القبائل اليهودية التي كانت مستقرة فيها وحولها.

بالرغم من تلك المواثيق والمعاهدات لم يستطع خلفاءُ آل عثمان الأتراك أن يتكيفوا مع القانون الدُّوَلي إلا ابتداءً من عام ١٨٥٦م. فقد اضطر السلطانُ بوصفه

الخليفة الرسمي للأمة الإسلامية آنذاك، إلى الخضوع للقانون الدُّوَلي الغربي، وذلك بقبوله معاهدة باريس التي انتهت بموجبها الحربُ مع روسيا، وبناءً على تلك المعاهدة اعتُبِرتْ تركيا دولةً مساوية للدول الغربية ودخلت بذلك في ركابها.

أما السبب الآخر، فيتمثل في أن المرء لا يستطيع أن يتوقع الالتزامَ الخلقي للمسلم نتيجة ولائه لاتفاقية تستند إلى القانون الدولي المألوف أو حتى القانون الطبيعي، ذلك أن المبدأ القانوني المعروف «لا بد من الوفاء بالعهد والالتزام بالعقد»، إنما يستند لدى المسلم إلى القانون الإلهي[٧].

والواقع، أن الأساس الذي يستند إليه العقد ليس ذا أهمية فعلية في معاملات القانون الدُّوَلي، ذلك أن النتيجة المترتبة على العقد لا تَأْخُذُ في الاعتبارِ الأساسَ الذي يستند إليه الطرفان المتعاقدان في التزامهما بالعقد، سواء كان ذلك الأساس لدى المسلم هو الشريعة، أو لدى غير المسلم حقائق ومعطيات مستندة إلى القوانين الطبيعية الوضعية.

ويمكن اعتبار الوضع هنا، كما هو الوضع عند اختلاف النظرة إلى حقوق الإنسان وتقييمها أو الحكم عليها لدى المسلمين وغير المسلمين؛ فليس الأمر متعلقاً بصلاحيتها وإنما بالأسباب التي تستدعي وتوجب تلك الصلاحية، ويمكن للقارىء الرجوع إلى الفصل الخامس عشر من هذا الكتاب، حيث أفضنا القول في حقوق الإنسان.

بعد كل هذا لنا أن نتساءل: هل ينبغي لنا أن نتكلم عن قانون دُوَليٍّ إسلامي بالمعنى العلمي الضيق لهذا المصطلح؟

إن من الممكن لمثل ذلك القانون الدولي الإسلامي الجزئي، أن يتطور ـ مراعياً ما سبق اتخاذُهُ من قرارات وأحكام اجتماعية استقرت مُسبَقاً ـ ليكون بمثابةِ قواعدَ انتقاليةً تنظم العلاقات بين الدول الإسلامية القائمة فعلاً، وأن تكون لذلك القانون صلاحيةٌ ملزِمةٌ وذلك إلى أن تتحقق الوحدةُ المنشودةُ، بتحويل الدول الإسلامية جميعاً إلى الأمة الإسلامية الواحدة التي يعنيها القرآن الكريم.

الملاحظات الهامشية للمؤلف:

(١) قارن: فريدرش بربر «الكتاب التعليمي الأساسي في القانون الدولي»، ميونخ ١٩٦٠، مجلد (١)، من ص ١ إلى ١٦.

(٢) في القانون الدولي في الإسلام بوجه عام يمكن الرجوع إلى: عصام كامل سالم: «الإسلام والقانون الدُّوَلي»، برلين ١٩٨٤، وهانز كروزه «علم القانون الدولي الإسلامي» الطبعة الثانية، بوخوم ـ ألمانيا ١٩٧٩.

(٣) الآية الأولى من سورة المائدة ﴿**يا أيها الذين آمنوا أَوفوا بالعقود..**﴾، والآية الرابعة من صورة التوبة: ﴿**إلا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقصوكم شيئاً، ولم يُظاهِروا عليكم أحداً، فأتِمّوا إليهم عهدهم إلى مدتهم، إن الله يحبّ المتقين**﴾، والآية الثانية والسبعون من سورة الأنفال: ﴿**... وإن استنصروكم في الدين فعليكم النصر إلا على قوم بينكم وبينهم ميثاق، واللهُ بما تعلمون بصير**﴾.

(٤) ارجع إلى الحاشية في الهامش رقم (٢) أعلاه.

(٥) ذكر مسلم في صحيحه الحديث رقم ٢٧٠ ـ ٢٧٢ «بدأ الإسلام غريباً، وسيعود غريباً كما بدأ...»، وهو حديث مشهور أثبته مسلم في صحيحه.

(٦) قارن محمد حميد الله: «أول دستور مكتوب في العالم» طبع لاهور، الطبعة الثالثة ١٩٧٥.

(٧) ارجع إلى الهامش رقم (٣) أعلاه.

ما كتبته بعض الصحف عن د. هوفمان وكتابه الجديد

في صباح يوم الاثنين الموافق ٢٣ مارس ١٩٩٢ أثارت الصحف الألمانية بكافة اتجاهاتها عاصفة ضد السفير الألماني في المغرب، والذي اعتنق الإسلام عام ١٩٨٠، وكتبت بعضها عناوين مثل:

«دبلوماسي الماني يروج للقرآن» و «سفير الماني يصرح: يجوز ضرب الزوجات»

والسبب في اندلاع هذه العاصفة هو إذاعة القناة الأولى للتلفزيون الألماني لحديث مع مراد هوفمان (والذي كان يدعى من قبل فيلفريد) وتكلم فيه السفير عن كتابه: «الإسلام كبديل» الذي كان على وشك النزول للأسواق. وبعد البرنامج وبالتحديد يوم الأحد ٢٢ مارس ١٩٩٢ شنت نائبة رئيس الحزب الاشتراكي الديمقراطي ـ هرتا دويبلر جملين ـ حملة ضده على صفحات جريدة «بيلد أم زونتاج» وهي جريدة رخيصة المضمون عموماً معروفة بالصور العارية وطالبت وزير الخارجية الألماني «جينشر» بالإطلاع على هذا الكتاب، وصرحت بأنه لم يعد مقبولاً أن يمثل مثل هذا الرجل ألمانيا، وقالت السيدة أن هذا الكتاب إن هو إلا مرافعة يشيب لها الولدان ضد العالم الغربي، الذي يدفع لهذا السفير ٢٠٠٠٠ مارك شهرياً.

وأخذت الجريدة الرخيصة تسب السفير وزوجته التركية المسلمة، وقالت أن زوجته كانت تعمل عارضة أزياء (مانيكان) وأنها شاركت في فيلم جيمس بوند «قبلات حب في موسكو»، ووصفته بأنه صديق الأئمة وأنه أصولي.

ولم يقتصر الأمر على الجرائد الرخيصة وغير الرخيصة ـ مثل زود دويتشه تسايتونج ودي فيلت ـ بل أن مجلة دير شبيجل الأسبوعية والمعروفة في كل العالم طالعت القارىء بمقال يوم ٣٠ مارس ١٩٩٢ انتقدت فيه هوفمان على دعوته باتخاذ الإسلام بديلاً للانهيار الغربي، وسخرت منه حيث أجرى الحوار مع التلفزيون الألماني في مكان صلاته، والذي علق فيه صورة لرئيس ألمانيا.

مجلة (دير شبيجل = المرآة) العدد رقم ١٤ للسنة السادسة والأربعين ـ الصادر في ٩٢/٣/٣٠ ترجمة المقال المنشور تحت العنوان التالي: دبلوماسيّات: سفير ألماني داعية للإسلام صفحة ٣٧: مراد «الفحل ذو الحَوْلِ والطَّوْلِ» (حرفياً: ماتشو مراد وكلمة ماتشو تعني الرجل الطاغي الإحساس بفحولته وتفوقِه الفكري والعضلي قياساً إلى المرأة: المترجم).

زوبعةٌ في وزارة الخارجية: أَخَذُ دِبلوماسيِّي جِنْشر (وزير الخارجية الألماني) ينصح باتخاذ الإسلام حلاً منقذاً لأوروبا من الهاوية التي تَرَدَّتْ فيها:

إن السفير الألماني في المغرب مراد فيلفريد هوفمان البالغ من العمر واحداً وستين عاماً رجل ذو نزعة شديدة إلى الجهر بإيمانه (بمذهبه)، فهو لا يمثل وطنه فحسب سفيراً لألمانيا في الرباط، وإنما يدعو للإسلام وذلك في كتابه (الإسلام هو الحل البديل) والذي سيصدر هذا الأسبوع...

وقبل أن يعرض الكتاب للبيع تمكن البعض من الاستمتاع بعيّنات من ثماره...

فجأة أثير سؤال عن ولاء السفير للدستور الألماني (للقانون الأساسي)، حيث إن المعروف أن ذلك السفير رجل محترم مُحَنَّك.

أدت تلك الزوبعة حول كتاب السفير إلى أن يبث التليفزيون الألماني في برنامجه الأول بتاريخ ٩٢/٣/١٥ في (مجلة الثقافة «ت ت ت = تيتل تيزن تمبرامنته: أي عناوين ونظريات (قضايا) وأمزجة وطبائع) فقرة بهذا الصدد: قبعت إحدى مندوبات الصحافة في مقر السفارة الألمانية في الرباط النائية (أو قل: طابور الله الخامس في الرباط) وتساءلت وهي تعرض صور السفير وهو ساجد يؤدي الصلاة على سجادته: أمن المعقول أن ألمانيا في طريقها لكي تصبح دولة إسلامية تخضع للحكم الإلهي؟!

ورداً على تساؤلها قال السفير وهو معجب أشد الإعجاب بِنُمُوِّ الحركة الإسلامية في ألمانيا: «إنني أعتقد أن حركة تجديد الإسلام ستأتي في القرن الحادي والعشرين من أوروبا» ولما سألته الصحفية عن رأيه في الآية القرآنية التي تخول للرجل حق ضرب زوجته ارتبك السفير المتزوج من تركيَّةٍ اسمُها بِيلْبِن وقال: «هذا الحل مشروع إذا أدى إلى صيانة الحياة الزوجية أو إلى قيام حياة زوجية مشروعة كما ينبغي أَوْ لا، خاصة عند ارتداد الزوجة عن الإسلام (بفسوقها وارتكابها ما ينهي عنه الشرع)، ولكي تكون ثَمَّةَ فرصةٌ لكي يتوبَ المرتدُ فيرجع إلى حدود الله فلا يعتديها، ومع ذلك فإنكِ لو قرأتِ التفاسير لعلمتِ أن ضرب الزوجة لا يحبذه الإسلام ولا ينصح به أي مسلم». ومن الواضح تماماً أنَّ هذه الإجابةَ ذاتُ معنيين مختلفين، وقد أثارت إعصاراً حملته صحيفة «دَسْ بِلْدْ أَمْ سونتاج = المُصَوَّرُ يومَ الأحد أو الصورةُ يوم الأحد) التي رأت الغرب المسيحيَّ مُهَدَّداً فكتبت:

«غير معقول أبداً!! سفير جنشر في المغرب يريد أن يصبح مجتمعنا القائم على الحرية والديمقراطية والقانون خاضعاً لقوانين الفقهاء في إيران (حرفياً: المُلاّ) بينما تحكم تلك القوانين (الشريعة) بضرب الزوجة وقطع يد السارق والسارقة... وأكثر من هذا: إنه من أنصار تعدد الزوجات».

ولم يُجْدِ خبيرَ الإسلام هوفمان الدفاعُ عن نفسه، بالرغم من نفيه بشدَّةٍ ما نسب إليه من أقوال لم يَقُلْها، أو أسيء تفسيرها وعرضها.

الحق الذي لا جدال فيه أن السفير الحاصل على الدكتوراه في القانون من جامعة هارفارد نادى في كتابه المذكور بضرورة تجنب العنف في الحياة الزوجية بل وحبذ الاكتفاء بزوجة واحدة. فضلاً عن ذلك فإن وكيل وزارة الخارجية ديتر كَاسْتُروب رجا السفير أن يتذرع بالصبر فلا يرد على ما ينسب إليه وذلك إلى أن تتشكل لجنة تتقصى الأمر وتقطع فيه برأي (لجنة تأديبيّة).

على أن نائبة رئيس حزب (إس بي دي = الحزب الاشتراكي الألماني) لم تطق صبراً وطالبت باستدعاء السفير وإقالتِه فوراً، ووصفتْ كتابَهَ بأنَّه «مُؤَلَّفُ رجلٍ

ألماني ساذج ناقص عقلٍ مغفلٍ مُعْتَدٍ بذكورتِه وفحولتِه وذكائِه، بينما لا يعرف ما ينص عليه دستورنا».

ويَعْجَبُ ذلك السفير الذي أقام الدنيا وأقعدها في الصحافة لما حدث، فيعلن أنه لا يفهم ما يحدث ولا ذلك الصدى الذي يصم الآذان فيقول: «لقد خدمت الدولة أكثر من ثلاثين عاماً، ولم يحدث مرةً واحدة أنْ شَكَّ أحدٌ في ولائي للدستور».

لقد أسلم السفير هوفمان قبل ثلاثة عشرة سنة فأصبح منذ ذلك الوقت مسلماً سنياً واتخذ لنفسه اسماً عربياً إلى جانب الاسم الألماني هو (مراد)، ولقد ذكر في كتابه المنشور عام ١٩٨٥ بالألمانية «يوميات مسلم ألماني» كيف أسلم، ولم يهتم أحد بإسلامه، ولا حتى حين صرح بذلك أمام زملائه أيام كان مدير مكتب استعلامات حلف الأطلنطي، حيث أكد لهم أن الحل الوحيد للخروج من الهاوية التي تردى الغرب فيها هو الإسلام «لقد حسب من سمعوني أنني أمزح، أما أنا فقد كنت جاداً» (نص اليوميات) وفي نقده لأسس مجتمع «الخمر والنيكوتين ولحم الخنزير» يذهب السفير إلى أبعد من هذا... أنه يصب سوط النقد في كلمات قارعة لاذعة في كتابه (الإسلام هو الحل البديل) ـ مستخدماً اللغة نفسها التي يستخدمها الكاثوليك المحافظون ـ منتقداً جنون الاستهلاك والتبذير، والإباحية غير الخلقية، والجنس الفاحش بلا أي وازع، والإجهاض وتأليه الإحصاءات وبيانات الأفراد...

وهو يُزَكِّي دورَ المرأة بوصفها أُمًّا، ويرى أن ذلك أعظم رسالة للمرأة (الأمومة) ويمدح الإخلاص والصفاء في الحياة الزوجية وذلكَ آمْتِثَالاً «وَمُراعاةً لتباين أدوار الرجل والمرأة تبايناً موضوعياً، والذي شرعه القرآن: الرجال قوامون على النساء».

طبيعي يدرك السفير أن دور المرأة الذي يحدده الإسلام لها، معارض لما ينص عليه القانون الأساسي الألماني بشأن المساواة بين الجنسين، لكن الحق أيضاً أن دبلوماسياً مُمْتازاً قديراً فذّاً كالسفير الألماني له مطلق الحرية في اعتناق

ما يشاء من دين وفي التعبير عن نفسه كما يشاء، حتى لو كان ذلك الدين الإسلام! هذا أيضاً هي وجهة النظر التي انتهت إليها وزارة الخارجية الألمانية، ولن تتخذ ضده أية اجراءات تأديبية بسبب كتابه.

التصرف الوحيد غير الذكي هو أن السفير سمح بإجراء المقابلة والحوار معه في مقر السفارة حيث تم تصويره وهو يؤدي الصلاة، وقد علقت على الحائط صورة رئيس جمهورية ألمانيا الاتحادية.

وعلى أية حال فإن السفير كان قد حصل من وزارة الخارجية الألمانية في بون على إذن رسمي لوفد التليفزيون الألماني (وبكل أدب وبراعة!)، لإجراء المقابلة معه.

ترجمة مقالة أخرى على ص ٣٨ من المجلة المذكورة:

الألمان الذين يعتنقون الإسلام في ازدياد:

في مقابلة له مع مفتي تونس قبل عشرين عاماً نطق الألماني المهندس المعماري رولف جتبرود من شتوتجارت بالشهادة، ومنذ يومها يُعَدُّ مسلماً. عمر ذلك المسلم واحد وثمانون عاماً اليوم وفي المساجد السبعمائة في ألمانيا يصلي حوالي مائة ألف من حاملي الجنسية الألمانية متجهين إلى القبلة في مكة في كل صلاة، ويتزايد عدد الألمان الداخلين في الإسلام، مثلاً في سوزت في مقاطعة فستفالن اعتنق ثمانون شخصاً الإسلام في العام الماضي وحده... واليوم بلغ عددهم مائة وخمسين مسلماً. هذه بيانات ذكرها مدير الأرشيف في سوزت محمد عبد الله(*) الذي يذكر أن عدد الزوار في ازدياد، وأن حوالي خمسمائة مسلم يفدون بانتظام على المراكز الإسلامية في ميونخ وآخن وهامبورج.

ويلتقي المسلمون في البيوت والزوايا وغيرها لتلاوة القرآن، وفي حمامات خاصة تلتقي المسلمات الألمانيات لتجنب المايوه البكيني ـ الذي يأبين أن يلبسنه ـ ويسبحن وحدهن في مسابح خاصة بهن في لباس سباحة محتشم وذلك

(*) مسلم يوغسلافي عمره واحد وستون عاماً: (المترجم).

كما هو معروف في شتوتجارت، حيث تلتقي المسلمات كل جمعة عصراً للسباحة تحت إشراف المسلمة الألمانية معلمة الرياضة دوريس جرابر (عمرها أربعون عاماً).

هناك ألمانيات أخريات يتعرفن إلى دين النبي محمد وذلك عن طريق الزواج من مسلمين ويبلغ عدد هؤلاء حوالي ٣٠٠٠٠ ثلاثين ألفاً.

اعتنق الإسلام اقتناعاً مباشراً حوالي ثمانية آلاف ألماني وألمانية، وبعضهم جذبته إلى الإسلام سماحته ورسالته...

ذكر محمد عبد الله كذلك أن وحدانية الله المطلقة كانت الدافع المباشر لإسلام كثيرين فضلاً عن وضوح الإسلام والأخوة التي يشعر بها المسلم الألماني خالصة لوجه الله.. وتحاول بعض المسلمات تبرير استعباد المرأة بأن ذلك غير موجود أصلاً أو إنه ـ كما ذكرت مسلمة نمساوية تعيش في بلد عربي ـ ليس إلا صورة لما تعرفه المرأة الأوروبية في المجموعات النسائية المعروفة باسم (جماعة البحث عن الذات والخبرة الذاتية).

وذكرت المسلمة سيسيليا دمير ـ شميدت (عمرها ثلاثون عاماً) والتي تعمل مهندسة كيميائية وتعيش في شوندروف، والتي تُصْدِرُ المجلةَ الإسلاميةَ «أفق جديد: نوير هوري تسنت)» أن النبي (ﷺ) هو أهم شاهد على المساواة المشروعة بين الجنسين، أليس هو القائل: (الناس سواسية كأسنان المشط...)، ألم ينص القرآن الكريم في سورة التوبة الآية الحادية والسبعين نصاً قاطعاً: **﴿والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر...﴾**.

وقالت: «إن خنوع المرأة في الشرق اليوم نتيجة تخلف حضاري هناك»

وقالت زوجة المهندس علي بشركة إس إي إل للإلكترونيات: «إن زوجي لا يسمح لنفسه أن يضربني أو أن يهينني بيده، وإذا ما فعل ذلك فليجرب! إنني سأصفعه إذا ما صفعني...».

بيان وزارة الخارجية بتاريخ ١٩٩٢/٤/٢٥ م

بون: بيان وزارة الخارجية بشأن السفير الألماني هوفمان في المغرب.

صرح المسؤولون بوزارة الخارجية الألمانية بأن الوزارة لا ترى أي داع لاستدعاء السفير الألماني بالمغرب (فيلفريد هوفمان) من منصبه، وذلك بعد تقصيها للأمر، ورداً على الذين طالبوا بإقالة السفير من منصبه.

وكان ممثلو الحزب الاشتراكي الألماني (إس. بي. دي) وبعض ممثلي الكنيسة البروتستانية الألمانية قد طالبوا باستدعاء السفير، لأنه صرح بأن القرآن لديه أهمُّ من القانون الأساسي الألماني، وذلك إذا تحتم الخيار بينهما. فضلاً عن ذلك حبذ السفير المذكور دخول المجتمع (الألماني) في الإسلام ودافع عن القرآن، مع علمه بأن القرآن يسمح للرجل أن يضرب زوجته لتأديبها وردعها...

بعد أن رُفِعَ الأمرُ إلى وزارة الخارجية الألمانية لتتخذ موقفاً، أفادت الوزارة بما يلي:

قد أسلم السفير المذكور عام ١٩٨٠ م، وله الحق ككل مواطن آخر أن يعتنق الدين الذي يؤمن به... أما أقوال السفير وكتابه «الإسلام هو الحل البديل» فليسا خروجاً على واجبه الوظيفي بصفته سفيراً.

وليس هناك أي دليل مباشر أو غير مباشر على أنه قد أساء استغلال سلطته المخولة إليه، أو إلى أنه قد خالف القانون الأساسي الألماني.

تمَّ بحمد الله